الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

UN LIBRARY
JAN 15 1991
UN/SA COLLECTION

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٥
المعقودة يوم الثلاثاء
٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)

المحتويات

البند ٨٣ من جدول الأعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.25
28 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56656 (١٦٧ز(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٨٣ من جدول الاعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/45/380 و 531 و 584 و 656 ؛ A/C.2/45/L.5)

١ - السيد نافاجاس - موغرو (بوليفيا) : قال متحدثا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ إنه ، وكما أكد الاعلان الصادر عن وزراء الخارجية (A/45/584) ، لا تزال المديونية الخارجية للبلدان النامية تشكل العقبة الرئيسية أمام النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . كذلك فإن أعباء خدمة الديون والانخفاض في تدفق رؤوس الاموال الى تلك البلدان قد جعلت جهودها الرامية الى القضاء على الفقر محدودة لدرجة خطيرة . وقد تسببت هذه الاعباء في نقل صاف كبير للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، الامر الذي أدى الى حرمان البلدان النامية من الموارد المالية التي كان من الطبيعي أن تخصص للاستثمارات وللاستهلاك المحلي . واستنادا الى معلومات مستقاة من البنك الدولي فإن مجموع الديون الخارجية لـ ١١١ بلدا ناميا قد وصلت الى مبلغ فلكي قدره ١٦٥ ١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩ ، وهو مبلغ يمثل ٣٠٠ في المائة من قيمة الصادرات الخارجية لتلك البلدان ، ويمثل ٤٤ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي .

٢ - وقال إنه على الرغم من أن جهودا هامة قد بُذلت لإنهاء مشكلة المديونية الخارجية منذ عام ١٩٨٩ فإن هذه الجهود لم تكن كافية . وموقف مجموعة الـ ٧٧ بشأن هذه المسألة معروف جيدا . وينبغي إقامة علاقة بين خدمة الديون وحاجات التنمية في البلدان المدينة . والتوصل الى حل شامل ودائم لمشكلة الديون ينطوي بالضرورة على تخفيض كبير في الحجم الاجمالي لجميع أنواع الديون لمجموعات البلدان النامية المدينة وفي تكاليف خدمة هذه الديون . ونجاح الجهود التي تقوم بها حكومات هذه الدول لإنعاش النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستمرة سوف يعتمد ، الى حد كبير ، على تنفيذ تدابير مبتكرة .

٣ - ومضى قائلا إن التقرير الذي أعده الممثل الشخصي للامين العام بشأن الديون (A/45/380) يعدّ خطوة في الاتجاه الصحيح ، ولا سيما بالنسبة للنهج المنتظم تجاه تخفيف عبء الديون المبين في الفقرة ١٨٦ من التقرير .

٤ - واستطرد قائلا إنه ، كما تبين من بيان مجموعة الـ ٧٧ خلال التحضير

(السيد نافاجاس - موغرو ، بوليفيا)

للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع ، وافقت المجموعة كذلك ، الى حد كبير ، على أجزاء التقرير التي تقر بالحاجة الى إيجاد مناخ عام للنمو في البلدان الدائنة والمدينة ؛ والى زيادة فرص التصدير المتاحة أمام البلدان المدينة ؛ والى تخفيض أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة النمو وتشجيع الادخار في البلدان النامية ؛ والى إعادة النظر في الضرائب والقواعد المحاسبية ؛ والى تزويد البلدان النامية بموارد جديدة وإضافية طبقا لشروط تساهلية . وقد أيدت مجموعة الـ ٧٧ المقترحات المتعلقة بزيادة الموارد المخصصة من قبل صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الاخرى المتعددة الاطراف للقروض التساهلية ؛ وتنفيذ التدابير التي ستمكن البلدان النامية المدينة من الاستفادة من تخفيضات الاسواق الثانوية ؛ وإنشاء كيان خاص تابع لمؤسسة "بريتون وودز" (Bretton Woods) كي يتولى جميع الجوانب المتعلقة بعمليات تخفيض المديونية .

٥ - وقال إنه على أي حال فإن مجموعة الـ ٧٧ تعتقد كذلك بانه ينبغي على المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة ، البلدان المتقدمة النمو ، القيام بالجهود اللازمة من أجل تخفيض أسعار الفائدة ، وزيادة تدفقات الموارد الخارجية الى البلدان النامية ، وتحسين مستوى التبادل التجاري ، وتحقيق استقرار أسعار السلع الاساسية ، وتقليل الحواجز الحمائية . ومع سعي البلدان المتقدمة النمو الى زيادة نسبة النمو غير التضخمي ، ينبغي عليها كذلك توخي الحذر الزائد ، كأطراف متعددة ، بالنسبة لمسائل الاقتصاد الكلي وذلك من أجل تصحيح اختلالات الاقتصاد العالمي ، والنظر في إشراك البلدان النامية ، بشكل أوسع ، في سياسات الاقتصاد الكلي المتعددة الاطراف . وينبغي أن تأخذ التدابير المتعلقة بإعادة جدولة الديون المتوسطة الاجل والبعيدة الاجل بعين الاعتبار برامج التعجيل التنموي والهيكلي لكل بلد من البلدان المعنية كما ينبغي للبلدان الدائنة أن تزود البلدان المدينة بالموارد اللازمة لتخفيض الديون ، بما في ذلك آليات مالية خاصة لحماية البلدان المدينة من آثار العناصر الخارجية المضادة خلال فترة تنفيذ برامج التعديل الهيكلي الخاصة بها .

٦ - وقال إنه ينبغي على المصارف التجارية أن تتخذ مواقف عملية في التفاوض مع البلدان المدينة وأن تعقد معها ، على وجه السرعة ، اتفاقات بشأن تخفيض الديون وتأجيلها بحيث تكون هذه الاتفاقات متماشية مع ظروف كل بلدان من البلدان . وينبغي اعتماد أنظمة مبتكرة وجديدة ، مثل إعادة تدوير مدفوعات خدمة الدين الرسمي . ويجب أن تواصل المؤسسات المالية المتعددة الاطراف السعي من أجل التوصل الى طرق ووسائل لتخفيف عبء الديون بفرض المحافظة على مكانتها في الاسواق المالية . وأخيرا ، ينبغي مواصلة استكشاف إمكانية إنشاء لجنة استشارية بشأن الديون والتنمية .

٧ - السيد تراكسلير (ايطاليا) : تحدث بالنيابة عن الدول الاعضاء الـ ١٢ في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، ورحب بالخيارات المقترحة في التقرير (A/45/380) لتخفيف أعباء الديون الدولية . وقال إنه واضح من التقرير أن الاستراتيجية التعاونية الدولية قد بدأت ، بالفعل ، في تحقيق نتائج ، ولكنها ستحتاج الى وقت أطول من الوقت المتوقع .

٨ - ومضى قائلا إنه ينبغي أن تتناول الاستراتيجية ليس فقط إدارة الديون نفسها ، بل أيضا تصحيح ما تنطوي عليه هذه الديون من اختلالات اقتصادية وتشوهات هيكلية . ولقد تحقق تقدم ملحوظ في البلدان التي طبقت سياسات التعديل الهيكلي بتصميم وبعد نظر . والمكسيك وشيلي هما مثلان مشرقان للبلدان التي هي في طريقها الى الانتعاش الاقتصادي .

٩ - وقال إنه لسوء الحظ يتعين أن تعمل استراتيجية الديون في مناخ دولي اقتصادي يتميز بتزايد عدم الاستقرار والمجازفة منذ احتلال العراق للكويت . ونتيجة للاحتلال ، انخفضت نسبة النمو في البلدان الصناعية بمقدار نصف في المائة على الاقل . ويقدر أن تأثير هذا الاحتلال على البلدان النامية سيكون أشد . وسيؤدي ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض السيولة في العالم الى زيادة الاعباء التي تتحملها البلدان النامية .

١٠ - وقال إنه إزاء ذلك يجب على البلدان الدائنة أن تواصل العمل من أجل تحقيق نمو دائم ، وليس نموا تضخميا ؛ وأن تحمّل المستهلكين أسعار البترول العالية ؛ وأن تقدم الى البلدان المدينة المزيد من المساعدات ذات الاهداف المحددة والصفقات الرامية الى تخفيف عبء الديون . وينبغي أن تقوم البنوك التجارية ، على وجه السرعة ، بإجراء مفاوضات مع البلدان المعنية بشأن عقد اتفاقات مالية جديدة .

١١ - وقال إنه ينبغي على البلدان المدينة ، من جهة ثانية ، أن تتبع سياسات سليمة للتكيف ، بحيث تشمل خلق مناخ اقتصادي إيجابي ومستقر وكذلك إنشاء إطار قانوني يؤدي الى الاستثمار ، واتباع نهج في إدارة الاقتصاد يكون موجّها نحو السوق .

١٢ - وقال إن العام الماضي قد شهد تقدما متواصلا في المفاوضات بين العديد من البلدان المتوسطة الدخل والمصارف الدائنة لها ، والتي ثبت فيها أن اتباع النهج المتمثل في بحث كل حالة على حدة هو نهج فعال بصفة خاصة . وعلى سبيل المثال فإن

(السيد تراكسلير ، ايطاليا)

ديون أوروغواي والفلبين وكوستاريكا والمكسيك ، تجرى إعادة هيكلتها ، بينما اعتمدت شيلي برنامجا لتحويل الديون الى قيمة سوقية . وقد أبرمت فنزويلا اتفاقا بشأن تخفيض خدمة الديون ، وتوصلت المغرب الى اتفاق بشأن صفقة مالية مصرفية . أما جامايكا فقد أبرمت اتفاقا بشأن إعادة الجدولة .

١٣ - ومضى قائلا إن فرنسا واسبانيا قد قدمتا في قمة هيوستن مقترحات بشأن تخفيف ديون البلدان الأقل دخلا في فئة البلدات ذات الدخل المتوسط . والبلدان المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقوم بتحويل المعونة الثنائية الى منح ، كما انها تموّل خدمة الديون بمنح . ونتيجة لذلك ، بلغت قيمة الديون التي تم إعفاؤها أو التي حوّلت خلال الفترة ١٩٨٨/١٩٩٠ حوالي ٥,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية . وذلك يمثّل بالتقريب ربع الديون الثنائية الميسّرة للبلدان المنخفضة الدخل . ومن المأمول أن تحذو الجهات الدائنة التي ليست طرفا في لجنة المساعدة الإنمائية حذو هذا النموذج وذلك بتحويل ديونها الكبيرة المعلقة ، المقدمة بشروط تساهلية ، الى منح . ولقد قام ، بالفعل ، عدد من البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بإلغاء دين المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الفقيرة و/أو أقل البلدان نموا . والبلدان الاثنا عشر ألغت ، أو تخطط لإلغاء ، أكثر من ٨ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي قيمة الديون الرسمية للبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى . كما أن شروط اتفاقية تورنتو بشأن تيسير تخفيف الديون للمدينين الفقراء ينبغي أن تطبّق أيضا على الديون غير الميسّرة . واستنادا الى اتفاقية لومي الجديدة المبرمة بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ومجموعة بلدان افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ فإنه لم يعد هناك قروض خاصة أو إعادة تغذية لنظام تثبيت حصائل الصادرات . وذلك يعني أن المنح تشكّل ٩٠ في المائة من مجموع الموارد المتاحة . وقد رصد ما لا يقل عن ١٥٠ ١ بليون من وحدة العملة الأوروبية لدعم الإصلاحات الاقتصادية في البلدان المثقلة بالديون في مجموعة بلدان افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ .

١٤ - ومضى قائلا انه قدم تم كذلك تخصيص موارد في نطاق اتفاقات التعاون الثنائية مع البلدان غير الأعضاء في مجموعة بلدان افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وذلك لدعم ميزان مدفوعات البلدان النامية المثقلة بالديون والتي تنفذ برامج للتكيّف الاقتصادي . وقد قدمت مؤخرا ، في لجنة التنمية وفي اللجنة المؤقتة للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي ، فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة اقتراحات بشأن البلدان المثقلة بالديون والمنخفضة الدخل والتي تقوم بتنفيذ برامج للتكيّف . وهدف

(السيد تراكسلير ، ايطاليا)

هذه المبادرات هو تخفيض الديون المعلقة وإعادة التدفقات المالية ، ومن بينها الاستثمارات الأجنبية ، الى وضعها الطبيعي . وأوصت هذه الدول بإلغاء جميع ، أو غالبية الديون الرسمية الثنائية التي لا تدخل في نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية ، وإعادة جدولة الديون بشكل سخي ، وربط تخفيف الديون باتباع سياسات اقتصادية سليمة . ومن المأمول أن ينظر نادي باريس في تلك المقترحات في أقرب وقت ممكن . وقد اقترحت بلجيكا ، في لجنة التنمية واللجنة المؤقتة ، اتخاذ تدابير تجمع بين تخفيف الديون بشكل عام وتحويل مدفوعات خدمة الديون الى العملية المحلية .

١٥ - وقال إن البلدان المنخفضة الدخل تستفيد حاليا من بعض التدابير التي لا تتصل مباشرة بتخفيف الديون . وهذه التدابير تشمل برامج المساعدة التساهلية الهادفة الى زيادة توفر الموارد الخارجية ومنها ، على سبيل المثال ، البرامج التي وضعت من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدعم البلدان التي تعاني من صعوبات خطيرة بالنسبة لموازين مدفوعاتها . ومن المتوقع أن يصل مجموع الأموال المنفقة ، في نطاق برنامج البنك الدولي الخاص لمساعدة البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى ، لدعم برامج التكيّف في ٣٣ بلدا من البلدان الافريقية المنخفضة الدخل ، الى ٤,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ . وحوالي ٧٠ في المائة من هذا التمويل مقدم على شكل منح . والبلدان المنخفضة الدخل تستفيد كذلك من مخصصات إعادة التدفق ودخل الاستثمار التي يقدمها البرنامج التكميلي لقروض التكيّف التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية . وسيقدم هذا البرنامج حوالي ٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الى تسع بلدان من البلدان المثقلة بالديون حتى نهاية هذا العام . والبلدان الاثنا عشر تؤيد بشدة برنامج عمل مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا وكذلك أحكامه المتعلقة بالديون والتي تطالب المؤسسات المتعددة الأطراف بالنظر في اتخاذ تدابير لتخفيف الديون في أقل البلدان نموا . وجرى أيضا الإعراب عن القلق إزاء حالة البلدان ذات الدخل المتوسط التي تعتبر ديونها الرئيسية ديونا رسمية . ورحبت البلدان الاثنا عشر بقرار نادي باريس القاضي بمد فترة استحقاق الديون والسماح لهذه البلدان بأشكال جديدة لتحويل الديون .

١٦ - وفي حين أن البلدان الاثني عشر مقتنعة بأن استراتيجية الديون تحقق نتائج فإنها تدرك كذلك أن المصارف التجارية لا تزال تعارض المشاركة في تمويل مخططات تخفيف الديون للبلدان المثقلة بالديون . والآفاق المستقبلية للعديد من البلدان المدينة ستعتمد كذلك على إمكانية وصولها الى الأسواق المالية والى اتجاهات أسعار

(السيد تراكسلير ، ايطاليا)

النفط في المستقبل . والبلدان الدائنة عليها مسؤولية أساسية بالنسبة لتطوير النمو الاقتصادي في البلدان المدينة . وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن ما يتراوح بين ٣٠ بليون دولار و ٣٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الموارد الرسمية يمكن أن يخفض من التكلفة السنوية لخدمة الدين للبلدان المتوسطة الدخل بحوالي ٦ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ . والفوائد التي ستنشأ عن مثل هذا التخفيض في تكلفة خدمة الديون ستؤثر ليس فقط على مسألة تخفيف الديون ولكن كذلك على مسألة خلق مناخ مساعد أكثر على الاستثمار الخاص .

١٧ - واستطرد قائلا إن عودة رؤوس الأموال الى البلدان المدينة ، والاستثمارات الخارجية المباشرة ، واستئناف تقديم القروض من قبل وكالات ائتمانات التصدير ، لها جميعها آثار إيجابية على اقتصادات تلك البلدان . وتعترف البلدان الاثنا عشر بأن إطالة فترة عدم التوازن الداخلي والخارجي في البلدان الصناعية تؤثر تأثيرا شديدا على تدفق الاستثمارات الى البلدان النامية . وإذا ما كان ينبغي تعزيز استراتيجية الديون فإنه يتعيّن زيادة القروض الجديدة التي تقدمها المصارف التجارية .

١٨ - وقال بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل إن تخفيض الديون لا يمكنه وحده إعادة النمو ؛ لكنه يتطلب كذلك قدرا كبيرا من القروض التجارية الجديدة . وينبغي على الحكومات وضع الحوافز لتشجيع تقديم القروض التجارية الجديدة الى البلدان النامية . والبلدان الصناعية الرئيسية السبعة ، المجتمعة في باريس في عام ١٩٨٩ ، ناشدت المصارف أن تتبع نهجا واقعية في مفاوضاتها مع البلدان المدينة وأن تبرم ، دون أي تأخير ، اتفاقات بشأن مجموعة من التدابير المالية .

١٩ - وقال إنه إضافة الى المشاكل التي تواجهها البلدان المنخفضة الدخل نتيجة للديون ستستمر معاناة هذه البلدان من ضعف الهياكل ، ولذلك فإن الدعم المقدم من الدائنين الرسميين لا يزال ضروريا . وفي حين أن تحقيق تقدم حقيقي يتطلب إجراء إصلاحات داخلية فإنه ينبغي أن يقوم الدائنون الرسميون بعمل المزيد . وينبغي على الجهات الدائنة المتعددة الأطراف والثنائية أن تتعاون بشكل أوثق في البحث عن حل يؤدي الى تشجيع إجراء عمليات التكييف الوطنية اللازمة دون أن يؤدي ذلك الى تراكم المتأخرات . وبعض البلدان المنخفضة الدخل خارج افريقيا لا يزال يتعيّن عليها اعتماد برامج تكيّف ذات مغزى ، وسيحتاج ، عند قيامها بذلك ، الى دعم البلدان المانحة . وإضافة الى ذلك فإن البلدان المنخفضة الدخل ستظل بحاجة الى دعم من المانحين عندما تنتهي البرامج الخاصة التي هي قيد التنفيذ حاليا . وفي ذلك الصدد

(السيد تراكسلير ، ايطاليا)

فإن البلدان الاثنا عشر تساند بقوة الاحكام الواردة في إعلان باريس وفي برنامج العمل المتعلّق بتدفق الموارد الخارجية الى أقل البلدان نموا .

٣٠ - وقال إنه حتى وقت قريب تركّزت المناقشات المتعلقة بالمديونية حول شراء ديون البلدان ذات الدخل المتوسط والمساعدة الرسمية لبرامج التكيّف في البلدان المنخفضة الدخل . وقد اعترف الآن بأن قصر التركيز على هاتين المجموعتين من البلدان قد يضر بالبلدان النامية الاخرى التي تستحق الدعم كذلك . فمن جهة ، تتحمل بعض البلدان أعباء للديون معتدلة نسبيا ولكنها تواجه صعوبات في خدمة الديون . ومن جهة ثانية فإن بعض البلدان - مثل اندونيسيا ، وباكستان والهند - قامت بإدارة اقتصادها بحكمة واحتفظت بإمكانية وصولها الى الاسواق المالية ولكنها تواجه أعباء مالية ثقيلة نسبيا . ولا ينبغي تحويل الموارد الرسمية عن هذين البلدين . ورحّب بحقيقة أن المجتمع الدولي قد بدأ في معالجة مشاكل البلدان الاقل دخلا في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط ، التي أصبحت مديونيتها للدائنين الرسميين حوالي ثلاثة أضعاف ما كانت عليه ، أي ما يزيد عن ٣٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وزادت النسبة بين ديونها وناتجها الإجمالي القومي ، في المتوسط ، من أقل من ٥٠ في المائة الى حوالي ٩٠ في المائة

٣١ - ومضى قائلا إنه من خلال العمل المشترك حقق المجتمع الدولي تقدما كبيرا بالنسبة لمعالجة مشكلات الديون التي كانت قائمة في الثمانينات . وينبغي على الدول مواصلة وضع الاساس لنمو ثابت في البلدان النامية وذلك بتوجيه التمويل الى التجارة وبتمويل البرامج والقطاع الخاص . ووضع سياسات محلية للبلدان النامية سيكون شرطا أساسيا لتدفق الاموال الخارجية . وبعد أن أصبح الوصول الى الاسواق هو العامل الرئيسي للتنمية في الكثير من البلدان النامية فإن الاتحاد الاوروبي يقدم مساهمات حاسمة بالنسبة لنمو التجارة وخاصة بالنسبة لحصة البلدان النامية ، المتزايدة ، في عالم التجارة . وتوحيد السوق الاوروبية في عام ١٩٩٢ سوف يحفز نموا إضافيا في عالم التجارة بما يفيد البلدان النامية . وفي حين أن البلدان الإثني عشر مصممة على تنفيذ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه فإنه ينبغي أن ترافق هذه المساعدة تدابير لتحرير التجارة بحيث تؤدي الى زيادة حصيلة صادرات البلدان النامية .

٣٢ - السيد نيكاي (اليابان) : قال إن التقرير قدم تحليلا شاملا للوضع الحالي ، وهو تحليل يقر تماما بتنوع البلدان الدائنة وبأهمية تقاسم الدائنين والمدينين والمنظمات الدولية للمسؤولية .

(السيد نيكاي ، اليابان)

٣٣ - وقال إنه في حين لا يوجد علاج سحري لأزمة الديون فإنه ينبغي أن تشمل أية استراتيجية للديون جهودا وطنية ودولية دؤوبة بغرض زيادة حيوية اقتصاد البلدان المدينة وكذلك أحقية هذه البلدان في الحصول على القروض . وبالنظر الى أن نجاح مثل هذه الجهود يعتمد على تحقيق الاستقرار السياسي في البلدان المعنية وعلى انتظام برامجها الاقتصادية فإن التحرك الحالي في اتجاه تحقيق الديمقراطية في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية هو تطور يرحب به .

٣٤ - وقال إنه لدى صياغة استراتيجية ناجحة للديون ، يجب التسليم بحاجة البلدان المدينة لإجراء إصلاح هيكلي موجه نحو النمو . وعلى وجه العموم ، يجب أن تنفذ سياسات اقتصادية كلية لزيادة المدخرات المحلية وتخفيض التضخم والتشجيع على تشكيل رأس المال ، وفي الوقت نفسه تعزيز الكفاءة الاقتصادية . ويلزم أيضا اتخاذ تدابير لتنشيط الاستثمار الأجنبي وغيره من تدفقات رأس المال التي لا تحدث ديونا . ورحب بتوافق الآراء الناشئ في الأمم المتحدة بشأن الدور الحاسم للسياسات الوطنية في معالجة مشاكل النمو والتنمية ، بما في ذلك المديونية الخارجية . وأضاف أن المجتمع الدولي يقدم حاليا تمويلا كافيا ويتيح بيئة اقتصادية دولية سليمة تفضي الى استئناف النمو الاقتصادي في البلدان المدينة . وأوضح أن تدعيم استراتيجية الديون تتيح إطارا صالحا لهذه الجهود ، وأعرب عن الأمل في أن تواصل المؤسسات المالية الدولية مساعدة البلدان المدينة في عملية التكيف .

٣٥ - وأكد أنه ينبغي للمجتمع الدولي إيلاء اعتبار خاص لأشد البلدان تضررا من الناحية الاقتصادية ، مثل أقل البلدان الافريقية الأقل نموا الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى . ورحب في هذا الصدد بتوسيع تطبيق مخطط تورنتو ، وبالقرار الذي اتخذه نادي باريس مؤخرا بإعادة جدولة الديون الرسمية لبلدان الشريحة الدنيا لفئة الدخل المتوسط وبتمديد فترات التسديد على أساس كل حالة على حدة ، وبإنشاء مرفق لتخفيض ديون بلدان المؤسسة الانمائية الدولية دون غيرها . ويجب الوضع في الاعتبار أيضا الحاجة الى رأسمال جديد كاف لتمويل الجهود الانمائية والاصلاحات الاقتصادية ، لا سيما في ما يخص البلدان المدينة بصورة رئيسية لدائنين رسميين . وقال إنه إذا ما أدى تخفيض الديون الى تخفيض رأس المال الجديد الذي تحصل عليه ، فمن المشكوك فيه أن تسهم هذه التخفيضات حقا في استئناف النمو المطرد . وأخيرا ، من الجدير بالذكر أن الكثير من البلدان النامية تبذل جهودا ضخمة لتسديد ديونها الخارجية دون اللجوء الى إعادة هيكلة الديون ، وأضاف أن وفده ، إقرارا منه بما تواجهه هذه البلدان من صعوبات ، يعتقد اعتقادا قويا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة دعم جهودها من خلال تقديم المساعدة المالية اللازمة .

٣٦ - السيد محيي الدين (بنغلاديش) : أعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ . وقال إن التفاقم التدريجي لأزمة الديون لا يزال يشكل خطرا جسيما على النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان المرهقة بالديون . وأضاف أن تقرير الممثل الشخصي للأمين العام عن الديون يسلط الضوء على الترابط القوي بين بطء النمو الاقتصادي في البلدان النامية والديون . وبالفعل ، لم يتمكن أي من البلدان المثقلة بالديون من إعادة ميزان المدفوعات الى وضع مرض على الرغم مما بذلته من جهود تكيف مضنية . والأخطر من ذلك هو تقليص الاستثمار والنفقات الاجتماعية الحيوية في تلك البلدان ، مع ما ينجم عن ذلك من عواقب مأساوية وحتمية للفئات المحرومة من السكان .

٣٧ - وأضاف أن وفده يعتقد اعتقادا قويا بأن المشكلة تقتضي اعتماد نهج شامل . ويجب استعراض استراتيجية الدين الحالية وتدعيمها وبذل جميع الجهود للتأكد من كفاية وحسن توقيت التدابير المتخذة لمعالجة الأزمة . وقال إن استعادة الاستثمار المنتج ينبغي أن يكون عنصرا أساسيا في الاستراتيجية ، إذ بدون زيادة الاستثمارات ، لا يمكن بلوغ مستويات نمو أعلى . ويلزم أيضا استثمارات جديدة لتدعيم مكاسب برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تضطلع بها البلدان النامية المدينة . ويجب أيضا ربط استراتيجية الدين ضمن إطار محدد متوسط الأجل لضمان تدفقات من الموارد للتنمية يمكن التنبؤ بها .

٣٨ - وقال إن تخفيف وطأة الديون يجب أن يؤدي دورا رئيسيا في إيجاد حل دائم لأزمة الديون من خلال منع الديون من أن تكبح اقتصادات البلدان النامية المدينة . وأوضح أن خطة برادي شكلت خطوة هامة نحو التوصل الى توافق للآراء بشأن توجيه استراتيجية للديون جديرة بالثقة . وأضاف أن الاهتمامات التي أثارها الممثل الشخصي للأمين العام بصدد تنفيذ الخطة أكدت بعض الاهتمامات الحقيقية التي يجب معالجتها بسرعة من أجل تعزيز آثار الخطة .

٣٩ - ومضى قائلا إن وفده يوافق على ضرورة مشاركة جميع الدائنين ، بمن فيهم الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف ، وأنه يلزم مستويات موارد إضافية وأكثر انتظاما وتنسيق أفضل للسيطرة على الأزمة . وبالاضافة الى ذلك ، يجب تشجيع المصارف الخاصة من خلال حوافز ضريبية ملائمة وغيرها من الدعائم التنظيمية .

(السيد محيي الدين ، بنغلاديش)

٣٠ - وقال إن الدائنين الرسميين الثنائيين والمتعددي الاطراف يجب أن يؤدوا دورا رئيسيا في الاستراتيجية . وأضاف أن الموقف الذي اتخذته الدول الصناعية الكبرى السبع في مؤتمر قمة تورنتو الاقتصادي يمثل تقدما هاما من جانب الدائنين الرسميين بشأن الدين غير التساهلي المترتب على اشد البلدان فقرا . وبالمثل ، فإن الاستجابة التي أبديت في مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني باقل البلدان نموا بشأن إتاحة خيارات تورنتو لجميع أقل البلدان نموا مشجعة للغاية . ومع ذلك ، فإن الطريقة التي مورست بها تلك الخيارات منذ عام ١٩٨٨ اتسمت بمشاكل تتصل بدرجة وتوقيت التساهلية والاضافية . وأكد على وجوب التطرق الى هذه المشاكل . ورحب بالتالي بالطلب الذي قدمته مؤخرا البلدان الصناعية الكبرى السبعة الى نادي باريس من أجل استعراض الطريقة التي يتم بموجبها إنفاذ الخيارات القائمة . وقال إنه ينبغي لمثل هذا الاستعراض أن يدرس سبل التغلب على تلك القيود . وأضاف أن الاقتراحات المقدمة من هولندا والمملكة المتحدة وفرنسا بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل المتصلة بها هي مبادرات هامة من شانها أن تساعد كثيرا في تخفيف عبء الديون الرسمية بين أقل البلدان نموا .

٣١ - ومضى يقول إن إلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية المستحقة على أقل البلدان نموا يجب أن يكون أيضا جزءا لا يتجزأ من استراتيجية واقعية لمعالجة ديون تلك البلدان . وأيد الاقتراح الذي قدمه الممثل الخاص للامين العام في هذا الصدد وحث المؤسسات المتعددة الاطراف على اتخاذ إجراء شامل ، حيث أنها تمتلك ٤٠ في المائة من مجموع الديون الطويلة الاجل المترتبة على أقل البلدان نموا . ودعا الى استكشاف جميع الخيارات الممكنة التي لا تؤثر سلبيا على مقومات البقاء المالية لتلك المؤسسات . ورأى أنه يمكن القيام باستخدام واسع لخطة إعادة التمويل التي أعدها البنك الدولي كجزء من برنامجه الخاص للمساعدة وذلك لتوفير تخفيف لتشكيلة من أنواع الديون المتعددة الاطراف ويمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لاتخاذ تدابير إضافية . ويمكن أيضا تطبيق ذاك النموذج على المؤسسات الإنمائية الإقليمية ، وحث على تعبئة مزيد من الاموال بلوغا لهذه الغاية .

٣٢ - وقال إن إيجاد حل ناجح لأزمة الديون يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالسياسات التجارية . ولا يمكن لأي استراتيجية أن يكتب لها النجاح إذا كانت البلدان المدينة تفتقر لوصول ملائم لمنتجاتها الى الاسواق . وإذا واصلت البلدان المتقدمة النمو الحد من الوصول الى اسواقها ، فليس من شأن ذلك إلا أن يفاقم مشكلة ديون البلدان النامية . ولذلك ، يجب التغلب على الجمود الراهن في جولة اوروغواي ويجب عكس اتجاه النزعات الحمائية على نحو فعال .

٣٣ - السيد لافروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن التدابير المعتمدة بالفعل لمواجهة أزمة الديون أثبتت عدم كفايتها وإنه يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات المتضافرة . وينبغي أن تتضمن أي استراتيجية فعالة بشأن الديون نهجا عالميا وفرديا لمعالجة مشاكل الديون وأن تستجيب للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأزمة الدين الراهنة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي .

٣٤ - وأضاف أن وفده يتفق مع ما ذهب إليه الممثل الخاص للأمين العام بأن إيجاد تسوية طويلة الأجل لمشكلة الديون يتطلب من جميع الأطراف المعنية بذل جهود منهجية ونشطة وينبغي أن تكون التدابير المعتمدة منسجمة باطراد مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي واقتصادات فرادى البلدان المدينة .

٣٥ - وأكد أن الاتحاد السوفياتي يعتزم القيام بدور نشط في الجهود الدولية لحل مشاكل الديون الخارجية وبالتالي فقد وسع نطاق تعاونه مع شركائه الدائنين ومع الآليات المتعددة الأطراف المناظرة . ومن شأن قبول الاتحاد السوفياتي للمعايير المقبولة دوليا لتنظيم العلاقات الإئتمانية تيسير هذا التعاون . وأوضح أنه إذا وافقت جميع الجمهوريات السوفياتية على السياسات الجديدة بشأن التمويل الخارجي ، فستدمج هذه السياسات في اتفاق يشمل الاتحاد كله . وقال إن الاتحاد السوفياتي يؤيد الاقتراح الذي قدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بتخفيض المديونية الخارجية المستحقة للمصارف التجارية ويعتقد أن اعتماد نهوج ابتكارية تؤدي الى خفض الديون وتستهدف تعزيز استقرار فعالية العلاقات الائتمانية الدولية سيزيد الدعم الحكومي للآليات السوقية بشأن تنظيم الديون على الصعيدين الوطني والدولي . وأضاف أن الاتحاد السوفياتي سيدعم المؤسسات السوفياتية التي ترغب في استخدام هذه الآليات السوقية من خلال تطوير علاقاتها الاقتصادية الخارجية الخاصة بها ، ولا سيما مع البلدان النامية .

٣٦ - وأعرب عن رغبة الاتحاد السوفياتي في القيام بدور نشط في الحوار الدولي بشأن الديون من خلال المشاركة في هيئات مثل اللجنة الاستشارية المقترحة المعنية بالديون والتنمية .

٣٧ - السيد باولينتش (بيرو) : قال إنه على الرغم من أن البلدان النامية تنتهج مجموعة من الصيغ تهدف إلى ايجاد حل دائم لمشكلة الديون ، لم يتحقق هذا الهدف حتى الآن .

(السيد باوليتش ، بيرو)

٣٨ - وأضاف أنه في الفترة بين ١٩٨٣ و ١٩٨٥ ، تم اللجوء إلى العلاجات التقليدية المتمثلة بإعادة التمويل واعادة الجدولة . كما أن المشكلة تعالج منذ عام ١٩٨٩ في إطار خطة برادي التي أفرزت طريقة تفكير جديدة ووضعت المشكلة في سياق سياسي . وأوضح أن قيود تلك الخطة تنبثق من كونها لا تنطبق إلا على الديون التجارية ومن بطء وتيرة تنفيذها . كما أن هذه المبادرة أثبتت في نهاية المطاف أنها غير كافية .

٣٩ - ومضى يقول إن مؤتمرا اقليميا بشأن الديون الخارجية عقد في كاراكاس في حزيران/يونيه ١٩٩٠ برعاية المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية حيث تم التوصل إلى اتفاق حول اقتراح قدمته بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن ايجاد حل لمشكلة الديون التي تعاني منها المنطقة . وكان هذا أول اجتماع من نوعه تعقده البلدان المدينة وينبغي النظر اليه بوصفه جهدا جادا ومسؤولا من جانب بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لايجاد حلول واقعية ودائمة للمشكلة .

٤٠ - وأردف قائلا إن قيام الأمين العام مؤخرا بتعيين ممثل شخصي معني بالديون يسجل بوضوح مرحلة جديدة في النظر في البند في الأمم المتحدة . ففي أعقاب اعتماد الاعلان التاريخي حول التعاون الاقتصادي الدولي والاتفاق الذي تم التوصل اليه حول النص المقترح للاستراتيجية الانمائية الدولية للتسعينات ، يبدو أن المجتمع الدولي قد توصل إلى اتفاق في الآراء حول الموضوع . وفي هذا السياق فإن الاقتراحات الواردة في تقرير الممثل الشخصي للأمين العام عن الديون (A/45/380) تكتسي أهمية خاصة .

٤١ - وأكد أن حكومته سعت إلى دمج بيرو في المجتمع المالي الدولي من خلال اعتماد برنامج تكيف يهدف إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية ، ولكن هدفه الجوهري هو تحسين الحالة الاجتماعية لشعب بيرو . وقال إن المهمة تستدعي تعاونا فعالا مع المجتمع الدولي . ويعتقد وفده أنه ينبغي للجنة دعم الاستراتيجية المقترحة في التقرير المعروض أمامها .

٤٢ - السيد أفونور (غانا) : قال إن الغرض الحقيقي لاستراتيجية الدين التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو كان تفادي أي عيوب من المحتمل أن تلحق خللا منهجيا بنظامها المالي والنقدي . وأضاف أن التحليل يوضح أن الكثير من الديون تراكمت نتيجة التلاعب بما يسمى بالالتزامات على الورق وأن نمو الديون قد زاد نتيجة أسعار الفائدة المرتفعة ومعدلات التبادل التجاري السلبية وانخفاض أسعار السلع الأساسية . وقال إن الاختلالات المالية والتجارية التي لحقت ببعض البلدان الصناعية الرائدة خلال الثمانينات أدخلت في النظام المالي والنقدي عنصرا جديدا من عدم الاستقرار وأسهمت في ارتفاع متهور في أسعار الفائدة .

(السيد أفونور ، غانا)

٤٣ - ومضى يقول إن الاستطاعة الانمائية للبلدان النامية قيدتها على نحو حاد أعباؤها الضخمة في خدمة الدين ، والتقليص الناجم عن ذلك في الاستثمار المحلي واقامة الحواجز الحمائية في أسواق البلدان المتقدمة النمو . وأضاف أن قدرة البلدان النامية المدينة على خدمة ديونها تأثرت على نحو خطير بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري ، وخاصة نتيجة انخفاض أسعار السلع الاساسية التي ألحقت بافريقيا وحدها في عام ١٩٨٨ خسارة بلغت ١٩ بليون دولار .

٤٤ - ومع أن ديون افريقيا الخارجية أقل من ديون غيرها من المناطق ، فإنها ضخمة بالنسبة لحجم الاقتصادات الافريقية . وقال إن متوسط نسب خدمة ديون القارة بلغ ٤٧ في المائة وتجاوز في بعض الحالات ١٠٠ في المائة . وأوضح أن اجمالي ديون افريقيا الخارجية يمثل زهاء ٦٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة . وأن أكثر من ٣٠ بلدا افريقيا تنفذ برامج للتكيف الهيكلي وهي بحاجة ماسة إلى الموارد للتغلب على مشاكلها الانمائية الهائلة ؛ وقد تضاعفت هذه المشاكل من جراء الارتفاع الاخير في أسعار النفط .

٤٥ - وأكد أن غانا تدعم ، من حيث المبدأ ، التدابير التي اقترحها الممثل الشخصي للامين العام المعني بالديون بشأن ديون البلدان المنخفضة الدخل ، رغم أنها كانت تفضل أن ترى موارد الصناديق الاستئمانية غير مقيدة ببرامج محددة . وقال إن الاقتراحات تشكل أساسا سليما لايجاد حلول أكثر شمولا .

٤٦ - السيد وولف (كولومبيا) : قال إنه على الرغم من أن تقرير ممثل الامين العام الشخصي المعني بالديون (A/45/380) يستحق تحليلا متأنيا ، فإن وفده كان يفضل اقتراحات أكثر جسارة تهدف إلى ايجاد حل لأزمة الديون في أقرب وقت ممكن . ومع ذلك ، يرحب وفده بالكثير من التوصيات التي يتضمنها التقرير ، لاسيما تلك التي تطالب بمعالجة منهجية لمشكلة الدين ، ومشاركة جميع الدائنين ، والابقاء على نهج كل حالة على حدة ، وتعزيز خطة برادي ، والغاء خدمة الديون الثنائية لأشد البلدان فقرا ، والتوصية باتخاذ اجراء مماثل للبلدان المدينة الاخرى ، وقيام البلدان المتقدمة باتخاذ تدابير جديدة لخفض عبء الديون ، وضمان تدفق كاف من الاموال العامة والخاصة إلى البلدان النامية بهدف توفير ٠,٧ في المائة من الناتج الاجمالي المحلي كمساعدة إنمائية رسمية ، وتخفيض الفائدة على الديون الخاصة من خلال حوافز ملائمة وتنقيح اللوائح الضريبية والمحاسبية ، ووقف اختياري لدفع ديون البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الأشد تأثرا بأزمة الخليج .

(السيد وولف ، كولومبيا)

٤٧ - ومضى قائلا إن حالة البلدان المرهقة بالديون تدهورت بحيث بلغت درجة مثيرة للهلع وأصبح عبء خدمة ديونها عقبة كبرى أمام التقدم والتنمية ، مع ما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة جدا على الفئات المنخفضة الدخل . وقد وسعت مشكلة الديون الفجوة بين الاغنياء والفقراء في العالم وحكمت على ملايين الناس بوجود مهين . وقال إن هذه الاحتمالات القاتمة ورفض البلدان الدائنة المنهجي لأي استراتيجيات جديدة تجعل البحث عن حلول جديدة غير ذي جدوى . ولهذا السبب ، لا يمكن لوفده الا أن يصر على التطبيق الكامل لاحكام تورنتو وعلى تنقيح خطة برادي ، حيث أن البلدان الدائنة نفسها اعترفت بأوجه قصور تلك المبادرة .

٤٨ - وقال إن كولومبيا ترحب بالآراء الابتكارية والسخية والهادفة الواردة في الصفقات والمبادرات التي اقترحتها حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا . وأضاف أن البرامج المختلفة الواردة في هذه المبادرات وتلك المقترحة في الوثيقة A/45/380 يكمل احدها الآخر وينبغي تنسيق تنفيذها من قبل احدى المؤسسات المالية الدولية .

٤٩ - وقال إنه لن يتسنى اعادة تنشيط النمو والتنمية الا عندما تجد مشكلة الدين الخارجي طريقها إلى الحل . فارتفاع أسعار الفائدة وتدهور معدلات التبادل التجاري وتخفيض تدفقات الموارد الخارجية وانبعاث الحمائية وبطء نمو الاقتصاد العالمي تزيد من أعباء خدمة الديون ، ومن هنا يلزم اجراء تحسين ملحوظ في البيئة الاقتصادية الدولية بغية منع زيادة تفشي مشاكل الديون إلى البلدان التي نجت حتى الآن من عواقبها المهلكة .

٥٠ - السيد اندرين (السويد) : قال إن البلدان التي نفذت برامج تكيف قوية قد حققت نتائج ايجابية في معالجة مشاكل ديونها ، مما يبرز أهمية التكيف بوصفه عنصرا حيويا من عناصر استراتيجية الديون . ولابد من مواصلة الدعم ، عن طريق التمويل الخارجي وغيره من تدابير تخفيف الديون ، بمساعدة البلدان فيما تنفذه من برامج التكيف .

٥١ - وأضاف أن الجهود المبذولة لتحقيق النمو والتنمية الطويلي الاجل يحبطها عبء الديون . ومع أن بعض البلدان ذات الدخل المتوسط قد أحرزت تقدما في مجال حل مشاكل ديونها ، فإن بلدانا كثيرة لا تزال تواجه صعوبات مالية خطيرة وتقتضي مزيدا من مشاركة المصارف التجارية لدعم جهودها المتواصلة .

(السيد اندرين ، السويد)

٥٢ - وذكر أن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بتدابير تخفيف الديون التي اقترحها نادي باريس بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون ذات الدخل المتوسط الادنى ، فضلا عن خيارات تورنتو بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون ذات الدخل المنخفض . على أن قدرة هذه البلدان على الاستمرار خارجيا لا تزال غير مؤكدة إلى حد بعيد ، وينبغي النظر بعناية في اقتراحات قدمت مؤخرا بشأن مزيد من تخفيف الديون بالنسبة للبلدان الغارقة في الديون ذات الدخل المنخفض التي تنفذ برامج تكيف اقتصادي مع صندوق النقد الدولي . وقد نفذت بعض بلدان الشمال الأوروبي فعلا تدابير مقابلة لتلك وقال إن وفده يتطلع إلى استعراض هذه المقترحات في نادي باريس .

٥٣ - ومضى يقول إن الدائنين المتعددي الأطراف ، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ، ينبغي أن يشجعوا على تقديم مساهمات مالية ضخمة ، وينبغي للحكومات أن تستفيد بسرعة من تسهيلات صندوق النقد الدولي في مجال التكيف الهيكلي بشروط ميسرة . والحاجة تدعو إلى موارد اضافية لتكملة اعتمادات المساعدة الانمائية الدولية والمنح المقدمة من بعض بلدان الشمال الأوروبي ، وذلك لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض على خدمة ديونها للبنك الدولي . وعلى غرار ذلك ، يجب أن تقوم المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة بتقديم الدعم للبلدان التي بدأت في برامج انعاش اقتصادي قوية ، في تسوية ديونها المتخلفة لصندوق النقد الدولي أو غيره من الدائنين المتعددي الأطراف .

٥٤ - ثم قال إن بلدان الشمال الأوروبي ، لما كانت قد ألغت قروضها الخاصة بالمساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا وذلك على مدى يتجاوز عشر سنوات ، فهي ترحب بإعلان عدد من الجهات المانحة الأخرى اتخاذ اجراء مماثل في عام ١٩٨٩ ، وتؤيد مرفق البنك الدولي الذي يدرج عمليات إعادة الشراء في الاستراتيجية المعتمدة لتسوية الديون التجارية غير المضمونة .

٥٥ - واختتم كلامه قائلا إن نظاما تجاريا مرنا ومتعدد الأطراف منفتحا ، قادرا على مقاومة ضغوط النزعة الحمائية ، هو ذو أهمية حيوية في معالجة مشكلة الديون . وبلدان الشمال الأوروبي ، بالنظر إلى الحاجة الماسة إلى مزيد من تخفيف أزمة الديون ومزيد من المساعدة الانمائية ، تولي أهمية كبرى لتحقيق الهدف المحدد للمساعدة الانمائية الرسمية ، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . واستجابة لذلك ، فلابد من التزام شديد من قبل البلدان النامية الغارقة في الديون بمتابعة سياسات التكيف الرامية إلى إنعاش نموها . ويجب ألا تحل المساعدة الانمائية الرسمية

(السيد اندرين ، السويد)

وغيرها من أشكال أنشطة تخفيف الديون محل حاجة كل بلد نام إلى أن يستخدم موارده الخاصة استخداما فعالا . ويمكن الافراج عن موارد جزيلة من الميزانيات العسكرية ، التي تمثل نسبة هامة من اقتصادات هذه البلدان .

٥٦ - السيد بيريز دل كاستيو (مراقب من المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية) : قال إن تعاظم الديون وارتفاع تكاليف خدمتها هما أهم عقبتين في سبيل إنعاش البلدان النامية اقتصاديا . وتشير دراسة أجرتها مؤخرا المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إلى أنه ، إذا ما استمرت السياسات الاقتصادية الجارية والتحويلات السلبية للموارد المالية إلى البلدان المتقدمة النمو ، فإن متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لن يتجاوز ٢ في المائة ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ . وهذا يعني مزيدا من الفقر والبطالة وتخفيض الاستثمارات إلى مستوياتها الدنيا في السنوات الأخيرة ، وبقاء التحويل السلبي للموارد إلى الخارج على مستوياته الحالية ، وتردي البيئة والتخلي عن السياسات التي تعزز الرخاء والتنمية الاجتماعية . ولا شك في أن حالة كهذه من شأنها أن تزعزع الاستقرار السياسي والاقتصادي وأن تهدد توطد الديمقراطية في المنطقة .

٥٧ - وذكر أنه بالرغم من تطبيق خطة برادي في بعض بلدان المنطقة ، فإن إجمالي الديون الخارجية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سيبقى قرابة ٤٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ . ونظرا لفداحة مشكلة ديون المنطقة ، فإن التقدم الذي أُحرز في إطار خطة برادي كان غير كاف . والخطة تتسم بدرجة عالية من الانتقائية وهي محدودة من حيث أنها لا توفر أي حل للديون الرسمية ، ثنائية كانت أو متعددة الأطراف . ولما كانت تعتمد على العمل الطوعي من قبل المصارف ، فإن تنفيذها لا يمكن التكهن به ، وموارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واليابان التي تعتمد عليها الخطة هي غير وافية بالغرض إطلاقا . وأخيرا ، فإن البطء الذي يجري به تنفيذ خطة برادي لا يبشر بخير بالنسبة لحل نهائي لمشكلة الديون في المستقبل المنظور .

٥٨ - وأشار إلى أنه بالنسبة لمعظم بلدان المنطقة ، أصبح الامتناع عن دفع فوائد هو السبيل للتعويض عن الافتقار إلى التمويل الخارجي . والتمويل الرسمي هو المصدر الوحيد للتمويل الخارجي الذي تستطيع بلدان المنطقة أن تعول عليه ؛ وفي نفس الوقت ، يواجهها تحويل سلبي للموارد لا إلى الدائنين الثنائيين وحسب ، بل إلى المؤسسات المالية الدولية أيضا . ومنذ عام ١٩٨٧ ، يبلغ الرصيد السنوي لديون

(السيد بيريز دل كاستيو)

المنطقة ٥,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمؤسسات المالية الدولية ونحو ١٥٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة للدائنين الثنائيين . ولا تزال معاملات المديونية الرئيسية المطبقة بالنسبة لجميع بلدان المنطقة على مستويات أعلى من المعاملات التي تحددها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف كمعاملات حرجة .

٥٩ - ومضى يقول إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد حولت إلى الخارج ما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٠ ما يناهز ٣٠٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة كمدفوعات لخدمة الديون ، ومع ذلك ، وبالرغم من تدفق الموارد هذا التدفق الضخم إلى الخارج ، فقد ارتفعت ديون المنطقة بأكثر من ١٠٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة .

٦٠ - وذكر أن الوسيلة الرئيسية المتوافرة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لانعاش نموها هي تخصيص مدخراتها المحلية لأنشطة منتجة . وإدراكا منها لهذه الحالة ، عقدت الدول الست والعشرون الأعضاء في النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ مؤتمرا اقليميا معنيا بالديون الخارجية واعتمدت اقتراحا تقدمه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لحل مشكلة ديون المنطقة الخارجية (A/45/334) ، تم توزيعه في الدورة الحالية للجمعية العامة . ويجري حاليا تقديم هذا الاقتراح إلى صندوق النقد الدولي وإلى البنك الدولي أيضا . ولربما كان أهم من إعتماد هذا الاقتراح إعتماد خطة العمل الاقليمية ، التي تحدد طرق متابعة المؤتمر الاقليمي وتنص على إنشاء لجنة وزارية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تُعنى بالديون الخارجية ، تكون مفتوحة العضوية لاشتراك جميع الدول الأعضاء فيها .

٦١ - وأضاف أن تقرير الممثل الخاص للأمين العام عن الديون (A/45/380) يقدم تحليلا مفيدا لتطور وآثار الديون الخارجية ولأساليب التصدي لها . والتقرير يركز على المسؤولية المشتركة للدائنين والمدينين عن التوصل إلى حل لمشكلة الديون الخارجية . وهناك شبه كبير بين المقترحات الواردة في التقرير المذكور والاقتراح المقدم من النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية .

٦٢ - ثم قال إن التقرير لم يورد أية إشارة إلى عنصر أساسي من عناصر ديون بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهو العبء الثقيل لخدمة الديون المستحقة للمؤسسات المالية الدولية ، وما ورد فيه من مقترحات تتعلق بتعزيز خطة برادي لا يصحح أوجه القصور فيها ، مثل ما تتسم به من انتقائية وبطء . وهناك مسألة أخرى هي موضع تشكك أيضا ، وهي ما اذا كان إنشاء وكالة دولية جديدة هو أفضل طريقة لدعم

(السيد بيريز دل كاستيو)

خطة برادي . وقد أشار التقرير إلى مزايا عمليات تحويل الديون إلى حقوق ملكية وغيرها من أشكال تحويل الديون بالرغم من أن عمليات التحويل هذه كانت ، في معظم الحالات ، ذات فائدة ثانوية وحسب في تخفيض الديون الخارجية وترتب عليها آثار خطيرة في الاقتصاد الكلي .

٦٣ - وأردف أن التقرير يكرر رسالة المؤسسات المالية الدولية والمصارف والبلدان الصناعية الدائنة بشأن ما يجب على البلدان النامية أن تتخذ من مسلك وإصلاحات بغرض حل مشكلة الديون . وفي حين أن التكيف الداخلي لاقتصاد البلدان المدينة يمثل جزءا هاما من حل دائم لمشكلة الديون ، فالحاجة تدعو أيضا إلى بيئة دولية أنسب واستجابة أفضل من قبل الأطراف الأخرى المعنية بمشكلة الديون . وعلى البلدان الصناعية أن تبذل جهودا متضافرة للتعاون مع البلدان الدائنة ، ولاسيما على ضوء ما خلفته الأحداث في الخليج الفارسي من أثر خطير على اقتصاد معظم البلدان المدينة . ويشير التقرير أيضا إلى أساليب أخرى لتخفيف عبء الديون وتوفير أموال جديدة ، بدون الاقرار بأن البلدان النامية تتمتع بقدرة كاملة على تحديد كيفية تخصيص الموارد على أفضل وجه . وأخيرا ، فبما أن التقرير لا يعتمد على آلية متابعة أو يشير اشارات محددة إلى الهيئات التي يمكن في نطاقها التفاوض بشأن مختلف اقتراحات الممثل الخاص للأمين العام ، فإنه قد لا يكون أكثر من وثيقة أخرى من الوثائق المرجعية الاكاديمية .

٦٤ - ثم قال إن الخطوة الأولى في سبيل تخفيف عبء مختلف أنواع الديون تقتضي التنسيق مع حكومات أهم البلدان الصناعية . ويسهل إعادة التفاوض على الديون مع المصارف التجارية وجود مزيد من المرونة في أنظمة المصارف يشجع على اتخاذ ترتيبات لتخفيض الديون وخدمتها ، أو للاقلال أو الحد من المعاملة التفضيلية للمصارف التي تمتنع عن الاشتراك في الاتفاقات الاجمالية لإعادة الجدولة . فعلى سبيل المثال ، يمكن السماح للمصارف بأن تمتص ، على مدى فترة عشر سنوات ، الخسائر الناتجة من اشتراكها في تدابير تخفيض الديون . وعلاوة على ذلك ، من الضروري إجراء تعديلات في مواد عقود القروض .

٦٥ - واستطرد قائلا إنه يجب تعزيز مبادئ عمل نادي باريس لافساح مجال أكبر لإعادة التفاوض على الديون الثنائية . والظروف الاقتصادية والاجتماعية في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تبرر التطبيق المرن إزاءها لمبادرة تورنتو لمعالجة مشكلة الديون ، بما في ذلك إلغاء جميع الديون الثنائية بشروط ميسرة وبأسعار السوق .

(السيد بيريز دل كاستيو)

٦٦ - واختتم كلمته بقوله إن ديون عدد من البلدان ، المستحقة لمؤسسات مالية متعددة الاطراف ، تشكل جزءا ضخما من مجموع ديونها الخارجية . وينبغي عكس ما يجري حاليا من تدفقات سلبية للموارد إلى هذه المؤسسات ، كما ينبغي مد آجال الاستحقاقات ودعم الجهود التي تبذلها البلدان لإعادة جدولة ديونها مع المؤسسات المالية المتعددة الاطراف . وينبغي أيضا استكشاف إمكانيات تخفيض التكاليف المالية ونفقات التشغيل في تلك المؤسسات .

٦٧ - السيد باتيا (صندوق النقد الدولي) : قال إنه مع اقتراب نهاية الثمانينات ، أصبحت الديون الخارجية لمعظم البلدان النامية مشكلة يمكن معالجتها . ففي حالة البلدان المثقلة بالديون ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع ، أُحرز تقدم متواصل في التفاوض بشأن صفقات مالية اجمالية . وبالاضافة إلى ذلك ، استمرت البلدان الدائنة من أعضاء نادي باريس في إتاحة إعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية بشروط مناسبة ، بما في ذلك إعادة تحديد آجال الاستحقاق ؛ تكملها قروض ثنائية جديدة ، بما في ذلك اعتمادات التصدير . ومن التطورات المشجعة التي استجدت مؤخرا العودة المحدودة لتدفقات عفوية من القطاع الخاص إلى بعض البلدان المثقلة بالديون ذات الدخل المتوسط . وقد شهدت هذه البلدان أيضا استثمارات داخلية أكبر ، وارتفاعا في معدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي .

٦٨ - وثانيا ، بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الادنى ، يسر الدائنون الثنائيون الرسميون إعادة جدولة الديون وقدموا قروضا جديدة للبلدان التي تنفذ برامج تكيف . وفي حين تدعو الحاجة إلى تنفيذ برامج تكيف متوسطة الاجل أشمل في البلدان ذات الدخل المتوسط الادنى ، فإن هذه البلدان ستظل تعتمد اعتمادا كبيرا على المصادر الرسمية للتمويل . ولذلك ، فإن من الامور المشجعة أن يكون إجتماع قمة هيوستن قد طلب من نادي باريس مواصلة استعراض خيارات إضافية لمعالجة أعباء الديون ، ولاسيما أن ثلث الديون المتوسطة والطويلة الاجل تدين بها هذه البلدان لدائنين رسميين ثنائيين .

٦٩ - وأخيرا ، لا تزال البلدان المثقلة بالديون ذات الدخل المنخفض تستفيد من تدابير تخفيف الديون . وفي الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ وحدها ، قُدرت الديون التي ألغتها البلدان المانحة الرئيسية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمبلغ ٥,٥ بلايين من الدولارات ، أي ما يناهز ١ في المائة من صادراتها . وفضلا عن ذلك ، استفادت تلك البلدان من عمليات إعادة جدولة سخية . ففيما بين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، شهدت

(السيد باتيا)

١٧ من البلدان ذات الدخل المنخفض الـ ٣٧ التي أعادت جدولة ديونها تخفيضا في نسبة استدانتها ؛ وارتفعت نسبة الديون الميسرة إلى مجموع ديونها المتوسطة والطويلة الاجل من ٤٢ في المائة في عام ١٩٨٢ إلى ٥٣ في المائة في ١٩٨٨ ، ومن المحتمل أنها ستواصل ارتفاعها . وقدم البنك الدولي ١٠٠ مليون دولار إلى مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الانمائية الدولية ؛ وهناك ١٥ بلدا مثقلا بالديون طلب ، حتى اليوم ، الاستفادة من هذا المرفق . وإلى ذلك ، ظلت تلك البلدان تستفيد من مرافق تيسيرية أخرى . ومن أصل البلدان الـ ٣٧ المثقلة بالديون ذات الدخل المنخفض ، تنتهج ١٩ بلدا حاليا برامج تكيف تدعمها المؤسسات المالية الدولية .

٧٠ - وتابع قائلا إن التقدم المحرز حتى الآن يُبرز أهمية القرارات الجماعية والاجراءات المنسقة من قبل جميع الأطراف المعنية . على أن السياسات الاقتصادية القوية تبقى أساس تحسين الاداء الاقتصادي وطريق العودة إلى القدرة على الاستمرار الخارجي . ولا يمكن لتدابير تخفيف الديون وحدها أن تمكن البلدان المثقلة بالديون من العودة إلى النمو على أساس قابل للاستمرار ؛ والاستثمارات الجديدة تقتضي ادخارات إضافية ، كما يفترض التغيير الهيكلي للاقتصادات أن تتبع البلدان ما يناسب من سياسات التكيف الهيكلي .

٧١ - واختتم كلمته قائلا إن أزمة الخليج أضافت بعدا جديدا إلى صعوبات البلدان المدينة . على أن هذه الصعوبات لا تمثل بعدا جديدا لمشكلة الديون وينبغي ألا تعتبر مبررا إضافيا لرسم خطط جديدة للمساعدات المالية . وينبغي مواصلة التركيز على السياسات الموجهة نحو النمو لكي يتاح للبلدان أن تتخلص من مشكلة ديونها . ولابد من إعادة الديون وخدمة الديون إلى علاقة قابلة للاستمرار مع الناتج القومي للبلد وحصائله من العملات الأجنبية . وستبقى البلدان النامية بحاجة إلى تدفقات خارجية للموارد وذلك لتلبية احتياجاتها الانمائية ؛ ويفضل أن توفر لها هذه الموارد بشكل هبات وغيرها من أشكال التدفقات غير المفضية إلى ديون ، على أن توفر أيضا بشكل ديون ميسرة وغيرها من أنواع الديون . وينبغي تشجيع البلدان المدينة على انتهاج سياسات موجهة نحو النمو لتتمكن من خدمة ديونها مع تحسين رخاء شعوبها ، كما ينبغي تشجيع البلدان الصناعية على تقديم مساعدات الدعم المالية وعلى فتح أسواقها للواردات من البلدان النامية . وإذا أمكن تأمين هذه الشوابت ، فلن يتأخر حل دائم لمشكلة الديون عن الظهور إلى حيز الوجود .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠